

"رايتس ووتش" تطالب الصومال بوقف الانتهاكات بحق الأطفال



الخميس 22 فبراير 2018 م

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في تقرير صدر مساء الأربعاء، نسخة منه، إن السلطات الصومالية تتجزّب بصورة غير مشروعة أطفالاً لهم صلات مزعومة بجماعة "الشباب" الإسلامية المسلحة، وأحياناً تحاكمهم في محاكم عسكرية [١]

ويوضح تقرير: "كأننا في السجن دائمًا: الانتهاكات ضد الصبية المتهتمين بجرائم الأمن القومي في الصومال"، الصادر في 85 صفحة، تفصيلات انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة، وغيرها من الانتهاكات منذ عام 2015، ضد الصبية المحتجزين لدى الحكومة؛ للاشتباه بصلاتهم بحركة الشباب [٢]

وأشارت المنظمة إلى أن الحكومة الاتحادية الصومالية وعدت بتسلیم الأطفال المحتجزين فوراً إلى وكالة الأمم المتحدة لحماية الأطفال، "اليونيسيف"، لإعادة التأهيل، "غير أن استجابة السلطات الوطنية والإقليمية في الصومال كانت غير متنسقة، وأحياناً تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان".

واستطردت "رايتس ووتش" قائلة: "استغرق اعتقال الحكومة لـ36 طفلاً من الشباب في 18 كانون الثاني/ يناير 2018 أسبوعاً من المفاوضات، التي شملت الأمم المتحدة ودعاة حماية الأطفال؛ لوضع إجراءات للتعامل معهم".

وأشارت "رايتس ووتش" إلى أنها قابلت 80 طفلاً كانوا مرتبطين سابقاً بالشباب، وصبية احتجزوا سابقاً في مراكز الاستخبارات، بالإضافة إلى محامين ودعاة حماية الأطفال ومسؤولين حكوميين، وأجرت بحوثاً في إجراءات المحاكم العسكرية، وزارة سجينين [٣]

وأكّدت أن "السلطات الصومالية لم تعالج القضايا الأمنية المتعلقة بالأطفال بطريقة متنسقة، حيث اعترف المسؤولون الحكوميون في السابق باحتجاز صبية ضنعوا على أنهم خطر كبير"، إلا أن هيومن رايتس ووتش وجدت أن عوامل تشمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والخلفية العشائرية، والضغط الخارجي، قد تؤثر على نتيجة قضية الصبي المحتجز [٤]

ونوهت إلى أن "السلطات الاتحادية والإقليمية سلمت 250 طفلاً إلى اليونيسيف لإعادة تأهيلهم منذ عام 2015، إلا أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الضغوط المستمرة، وكثيراً ما حصل التسلیم بعد أن يقضي الأطفال وقتاً طويلاً في الاحتجاز".

وطالبت السلطات الصومالية بوضع "حد للاحتجاز التعسفي للأطفال، والسعاد برصد الأطفال المحتجزين بصورة مستقلة، وضمان إمكانية الوصول إلى الأقارب والمستشارين القانونيين"، مضيفة: "إذا كان ينبغي محاكمة الأطفال على جرائم خطيرة أخرى، فيجب محکمتهم في محاكم مدنية تكفل الحماية الأساسية التي يمنها قضاء الأحداث".

ودعت "رايتس ووتش" من وصفتهم بالشركاء الدوليين في الصومال إلى أن "يضغطوا من أجل الرقابة المدنية على حالات الأطفال، وأن يتعمدوا مراقبة مستقلة لجميع مرافق الاحتجاز"، مطالبة إياهم بإجراء "تحقيقات موثوقة في الانتهاكات ضد الأطفال، بما فيها تلك التي يرتكبها عناصر المخابرات".

من جهتها، قالت باحثة أولى في قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، وُمُعَدّة التقرير، لاتيسيا بدر: "يجد الأطفال الذين عانوا من حركة الشباب أنفسهم عرضة لخطر سوء المعاملة والصعوبات وهم محتجزون لدى الحكومة"، لافتاً إلى "النهج العشوائي في التعامل مع الأطفال، الذي يكون أحياناً تعسفياً بشكل واضح، يضعف الذوف وانعدام الثقة في قوات الأمن".

وأردفت "بدر": "على الحكومة الصومالية معاملة الأطفال كضحايا للنزاع، وضمان حصولهم -بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبواها- على الحماية الأساسية لجميع الأطفال [.] وعلى السلطات في جميع أنحاء البلاد تحسين الإشراف على الأطفال المحتجزين، وإعطاء الأولوية لإعادة التأهيل لدى معالجة قضيائهم [.] وعلى الشركاء الدوليين المساعدة في تعزيز الإجراءات القضائية، وغيرها من الإجراءات الخاصة بالأطفال".

وبحسب الأمم المتحدة، احتجزت السلطات منذ عام 2015 في مختلف أنحاء الصومال مئات الصبية المشتبه بارتباطهم غير المشروع بالشباب [.]